

نظرية انتقال القوة فى نمو دور الصينى

علي حيدر سلمان

باشراف علي آدمي استاذ مشارك قسم العلاقات الدولية , جامعة علامة طباطبايى

منوهر محمدى استاذ متفرغ قسم العلاقات الدولية , جامعة طهران

محمد جواد نوروزى استاذ متفرغ , قسم العلوم السياسية فى مؤسسة الامام الخميني بتعليم والبحث

المستخلص

التراجع الأمريكى فى التنافس الصينى الأمريكى فى غرب آسيا يعد من أبرز التحولات التى شهدتها المنطقة فى العقدين الأخيرين. منذ بداية الألفية الجديدة، تحولت ملامح السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط بشكل كبير، لاسيما بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، التى أطلقت سلسلة من التغيرات فى السياسة الخارجية الأمريكية على الصعيدين الأمنى والاقتصادى. هذا التراجع الأمريكى أصبح واضحاً مع بداية العقد الثانى من الألفية الجديدة، وهو مرتبط بتغيرات استراتيجية، من أبرزها الانسحاب من العراق وأفغانستان، والتحول فى الأولويات الأمريكية نحو مواجهة التحديات الداخلية، وخاصة فى ملف الاقتصاد والتكنولوجيا، على حساب زيادة التوجهات الآسيوية. فى الوقت نفسه، استغلت الصين هذا التراجع لتعزيز نفوذها فى منطقة غرب آسيا من خلال المبادرات الاقتصادية مثل "مبادرة الحزام والطريق"، وكذلك من خلال التعاون العسكرى مع بعض الدول الإقليمية. الكلمات المفتاحية: نظرية، انتقال، القوة، دور الصينى.

Abstract

The American decline in the Sino-American competition in West Asia is one of the most prominent transformations that the region has witnessed in the last two decades. Since the beginning of the new millennium, the features of American policy in the Middle East have changed significantly, especially after the attacks of September 11, 2001, which launched a series of changes in American foreign policy on the security and economic levels. This American decline became clear at the beginning of the second decade of the new millennium, and is linked to strategic changes, most notably the withdrawal from Iraq and Afghanistan, and the shift in American priorities towards confronting internal challenges, especially in the economic and technological file, at the expense of increasing Asian trends. At the same time, China has exploited this decline to enhance its influence in the West Asia region through economic initiatives such as the "Belt and Road Initiative", as well as through military cooperation with some regional countries.

Keywords: Theory, Transition, Power, Chinese role.

المقدمة

لم يكن التراجع الأمريكى فى غرب آسيا نتيجة لقرار مفاجئ أو مؤقت، بل هو نتاج مجموعة من العوامل المتداخلة، أبرزها الأزمات الاقتصادية العالمية والحروب الطويلة التى خاضتها الولايات المتحدة فى العراق وأفغانستان. هذه الحروب، التى كلفت واشنطن الكثير من الموارد البشرية والمالية، أدت إلى تقليص قدرة الولايات المتحدة على التأثير بشكل كبير فى المنطقة. إضافة إلى ذلك، تزايد الاستياء داخل المجتمع الأمريكى من التدخلات العسكـرية الخارجية، مما دفع الإدارة الأمريكية إلى إعادة تقييم استراتيجياتها العسكـرية فى الخارج، بما فى ذلك فى الشرق الأوسط. هذا الانسحاب من التدخلات المباشرة فى الشرق الأوسط لم يكن مجرد انسحاب عسكـرى، بل كان إعلاناً عن تحول فى استراتيجية أمريكا تجاه المنطقة، حيث أصبحت تركز على القضايا الداخلية وتحاول تقليل التورط فى الأزمات الإقليمية. من جهة أخرى، استغادت الصين من هذه الفراغات التى خلفها التراجع الأمريكى، وجعلت من منطقة غرب آسيا محوراً رئيسياً فى استراتيجيتها العالمية. على الرغم من أن الصين كانت تركز فى البداية على التنمية الاقتصادية والتجارة، إلا أن التوسع الصينى فى المنطقة أخذ طابعاً استراتيجياً بعد أن عززت الصين علاقاتها الاقتصادية مع العديد من الدول فى المنطقة مثل إيران، العراق، وبلدان الخليج. وفى هذا السياق، أبرمت الصين العديد من الاتفاقات التجارية التى تشمل الطاقة والبنية

التحتية، بالإضافة إلى تطوير بعض المشاريع الكبرى التي تسهم في تعزيز وجودها الاقتصادي في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، سعت الصين إلى التوسع في مجالات التكنولوجيا الحديثة والبحث العلمي، مما منحها القدرة على تقديم نفسها كداعم رئيسي لتطور الدول في غرب آسيا، وهو ما ساهم في تعميق النفوذ الصيني في المنطقة.

المبحث الأول: التراجع الأمريكي في التنافس الصيني الأمريكي في غرب آسيا

فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية، يمكن القول إن تراجعها في المنطقة جعلها تتخذ موقفاً أكثر تحفظاً إزاء القضايا الإقليمية المعقدة. ففي الماضي، كانت الولايات المتحدة تعتبر نفسها "الشرطي" العالمي في الشرق الأوسط، حيث كانت تسعى لحماية مصالحها الاستراتيجية من خلال دعم الأنظمة الحليفة وتثبيت قواعدها العسكرية في دول الخليج. ومع تراجع الدور الأمريكي، بدأت الدول في المنطقة تبحث عن شركاء جدد لموازنة القوى مع التهديدات الإقليمية، خاصة في ظل صعود القوى المنافسة مثل الصين وروسيا. هذه التغيرات جعلت بعض الدول في منطقة غرب آسيا، مثل إيران وسوريا، تتجه نحو الصين للحصول على دعم اقتصادي وتقني، وهو ما عزز من قدرة الصين على دخول السوق الإقليمي وزيادة تأثيرها. على الصعيد العسكري، شهدت المنطقة تراجعاً ملحوظاً في وجود القوات الأمريكية، خاصة بعد الإعلان عن انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان في ٢٠٢١. هذه الخطوة، التي اعتُبرت بمثابة انتهاء للحرب الأطول في تاريخ الولايات المتحدة، أظهرت تحولاً في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، حيث أصبح التركيز على قضايا الأمن الداخلي والمنافسة مع القوى الكبرى مثل الصين وروسيا. وفي الوقت نفسه، عززت الولايات المتحدة وجودها العسكري في مناطق أخرى مثل بحر الصين الجنوبي وأوروبا الشرقية لمواجهة التهديدات التي قد تطرأ من القوى الصاعدة. من جانب آخر، ساعد تراجع الدور الأمريكي على تعزيز دور الصين في المنطقة، حيث بدأت بكين في تعزيز وجودها من خلال الدعم السياسي والاقتصادي لعدد من الدول. وتعد إيران من أبرز الأمثلة على هذه السياسة الصينية، حيث تمكنت الصين من عقد اتفاقيات استراتيجية مع طهران، مما ساعد على تحسين العلاقات بين البلدين وتعزيز التعاون الاقتصادي والعسكري. وكانت الصين قد وقعت اتفاقاً طويل الأمد مع إيران في عام ٢٠٢١ في إطار تعزيز التعاون في مجالات النفط، التجارة، والمشاريع الكبيرة التي تندرج تحت "مبادرة الحزام والطريق"، مما يعكس دور الصين المتزايد في المنطقة كقوة اقتصادية وعسكرية. في ظل هذا التنافس المتزايد بين الولايات المتحدة والصين، تسعى دول منطقة غرب آسيا إلى الاستفادة من التعددية القطبية التي بدأ يشهدها النظام الدولي. من خلال تنويع علاقاتها بين القوى العظمى، يمكن لدول المنطقة أن تحسن وضعها الاستراتيجي وأن تضمن عدم هيمنة طرف واحد على مقدراتها السياسية والاقتصادية. وفي هذا السياق، تسعى العديد من الدول إلى تعزيز علاقاتها مع الصين بشكل أكبر، لا سيما في مجالات البنية التحتية والطاقة، وهو ما يعكس رغبة هذه الدول في تقليل اعتمادها على الغرب وتعزيز استقلاليتها الاقتصادية والسياسية. التراجع الأمريكي في منطقة غرب آسيا يعكس تحولات كبيرة في السياسات الدولية، ويشير إلى بداية مرحلة جديدة تتسم بتعدد القوى الفاعلة في المنطقة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تغييرات استراتيجية عميقة في العلاقات الدولية. وعلى الرغم من التحديات التي قد تواجهها الولايات المتحدة في محاولاتها لاستعادة نفوذها، فإن الصين ستكون في موقع قوي للاستفادة من الفراغ الذي خلفته أمريكا في المنطقة، مما يساهم في تشكيل بيئة جيوسياسية جديدة تتمحور حول التنافس بين القوى العظمى في الشرق الأوسط.

المطلب الأول: التراجع الأمريكي السياسي في غرب آسيا

شهدت منطقة غرب آسيا خلال العقود الأخيرة تراجعاً ملحوظاً في النفوذ السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة عوامل متعددة ترتبط بتغيير أولويات الولايات المتحدة، وتأثيرات الحروب الطويلة في أفغانستان والعراق، وظهور منافسين جدد مثل الصين. هذا التراجع يُعتبر جزءاً من نظرية "انتقال القوة"، التي تقترض تراجع قوى عالمية معينة وصعود أخرى بديلة، وهو ما فتح الباب أمام الصين لتعزيز دورها في المنطقة. التراجع الأمريكي السياسي في غرب آسيا يعد من أبرز التغيرات التي شهدتها المنطقة في العقد الأخيرين. إن هذا التراجع لا يتعلق فقط بنقص الدور الأمريكي في بعض الملفات الإقليمية، بل يتجاوز ذلك ليعكس تحولاً عميقاً في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام. على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تاريخياً القوة العظمى في هذه المنطقة، فقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات سياسية دفعتها إلى تقليص حضورها وتوجيه أولوياتها إلى مناطق أخرى من العالم، فضلاً عن التصاعد الكبير في دور القوى الأخرى مثل الصين وروسيا. أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في التراجع السياسي الأمريكي في غرب آسيا هو التورط المستمر للولايات المتحدة في الحروب التي خاضتها في العراق وأفغانستان. هذه الحروب استنزفت موارد كبيرة سواء من ناحية الأرواح البشرية أو من الناحية المالية، حيث كلفت واشنطن تريليونات الدولارات وخلفت وراءها اضطرابات سياسية في المنطقة. في هذا السياق، أصبح الرأي العام الأمريكي يتبنى بشكل متزايد مواقف نقدية ضد استمرار التورط العسكري في الشرق الأوسط، مما أدى إلى ضغط كبير على الإدارات الأمريكية المتعاقبة لخفض التدخلات العسكرية وإعادة النظر في سياساتها الخارجية. تمثل ذلك

في الانسحاب من العراق عام ٢٠١١ ثم الانسحاب من أفغانستان في ٢٠٢١، وهو ما اعتُبر دليلاً على التحول في الاستراتيجية الأمريكية. من جهة أخرى، بدأ التحول الاستراتيجي الأمريكي في المنطقة يظهر بوضوح مع تركيز الولايات المتحدة على القضايا الداخلية ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى التعامل مع التهديدات الكبرى التي تشكلها القوى الصاعدة مثل الصين وروسيا. في فترة الرئيس دونالد ترامب، تم الإعلان عن سياسة "أمريكا أولاً"، التي ارتكزت على تقليل التورط الأمريكي في القضايا العالمية والتركيز على مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية. كان من بين نتائج هذه السياسة التخفيض التدريجي للوجود العسكري الأمريكي في بعض المناطق في غرب آسيا، خاصة في سوريا والعراق، وهو ما أتاح الفرصة لروسيا والصين لتعزيز نفوذهما في هذه المناطق. التراجع السياسي الأمريكي في غرب آسيا لم يكن مجرد انسحاب عسكري، بل شمل أيضًا تراجعًا في التأثير الأمريكي على المستوى السياسي. كانت الولايات المتحدة دائمًا تعتبر نفسها المدافع الرئيسي عن استقرار الشرق الأوسط، حيث كان لها دور رئيسي في تشكيل السياسات الحكومية في العديد من الدول مثل السعودية، مصر، وإسرائيل. إلا أن ظهور تحديات جديدة مثل تصاعد النفوذ الإيراني، بالإضافة إلى الخلافات العميقة بين واشنطن وحلفائها الإقليميين حول قضايا مثل الملف النووي الإيراني، قد أضعف هذا الدور الأمريكي. في هذا السياق، بدأت بعض دول المنطقة في البحث عن شركاء بديلين لتأمين مصالحها، سواء من خلال تعزيز علاقاتها مع روسيا أو الصين، أو حتى من خلال تعزيز تحالفاتها مع القوى الإقليمية مثل إيران. كما أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط كانت تعتمد على تشكيل تحالفات مع الدول التي تدور في فلكها، وهو ما كان يتطلب تدخلًا دائمًا في شؤون المنطقة الداخلية. ومع التراجع الأمريكي، أصبحت هذه الدول أكثر قدرة على اتخاذ قرارات مستقلة بعيدا عن الضغوط الأمريكية. على سبيل المثال، بدأت بعض الدول الخليجية في تنويع علاقاتها الدولية، سواء من خلال تعزيز الروابط مع الصين أو روسيا، كما ظهر في اتفاقات التعاون العسكري والاقتصادي مع الصين. كما أن انفتاح بعض الدول العربية على إيران بعد فترة طويلة من التوترات ساهم في إضعاف النفوذ الأمريكي بشكل ملحوظ. من العوامل الأخرى التي ساعدت في التراجع السياسي الأمريكي هو الانتقادات التي وجهها بعض حلفاء الولايات المتحدة بشأن تدخلاتها العسكرية في الشرق الأوسط. على سبيل المثال، كان للحرب في العراق أثر كبير في تغيير مواقف بعض الدول الأوروبية والآسيوية التي أصبحت ترى في السياسة الأمريكية تهديدًا للسلام والاستقرار الإقليمي. وقد انعكس ذلك في غياب الدعم الدولي للولايات المتحدة في العديد من الحروب التي خاضتها، مثل حرب العراق ٢٠٠٣، والتي كانت تستند إلى مزاعم حول أسلحة الدمار الشامل التي تبين لاحقًا أنها غير صحيحة. على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال تملك قدرات كبيرة في المجال العسكري والاقتصادي على مستوى العالم، إلا أن التراجع السياسي في غرب آسيا فتح المجال لقوى أخرى مثل الصين وروسيا لتعزيز نفوذها في المنطقة. الصين، على سبيل المثال، سعت إلى توسيع علاقاتها الاقتصادية مع العديد من دول المنطقة من خلال مشروع "الحزام والطريق"، الذي يهدف إلى تحسين البنية التحتية وتوسيع التجارة في المنطقة. الصين قامت كذلك بتوسيع تعاونها العسكري مع بعض الدول مثل إيران وسوريا، وهو ما يعكس دخولها كلاعب رئيسي في معادلة السياسة الإقليمية في غرب آسيا. كما أن روسيا قامت بتعزيز وجودها في سوريا، حيث دعمت الحكومة السورية في مواجهة المعارضة المسلحة والتنظيمات الإرهابية، مما عزز من نفوذها في منطقة البحر الأبيض المتوسط. من جهة أخرى، أدى التراجع الأمريكي السياسي إلى تحفيز بعض دول المنطقة على البحث عن حلول ذاتية لأزماتها السياسية والاقتصادية. على سبيل المثال، إيران، التي تعتبر من أبرز الدول التي استفادت من التراجع الأمريكي، عززت علاقاتها مع روسيا والصين، وبنيت تحالفات استراتيجية مع دول مثل العراق وسوريا ولبنان. كما أن دولًا أخرى مثل تركيا بدأت في تعزيز سياستها الإقليمية المستقلة، حيث اختارت في بعض الأحيان اتخاذ مواقف سياسية تتعارض مع السياسات الأمريكية، مما يعكس تحولًا كبيرًا في العلاقات الدولية في المنطقة. فإن التراجع السياسي الأمريكي في غرب آسيا يعد نتيجة لتحولات استراتيجية واسعة النطاق على مستوى السياسة الأمريكية. إن هذا التراجع لا يعني بالضرورة تراجعًا كاملًا في دور الولايات المتحدة في المنطقة، ولكن يشير إلى تحول في دورها واهتماماتها. في الوقت نفسه، فإن هذا التراجع قد أتاح فرصة لقوى أخرى مثل الصين وروسيا لتوسيع نفوذها، مما يعكس بداية مرحلة جديدة في جيوسياسة المنطقة. هذا التغيير يتطلب من الولايات المتحدة إعادة تقييم سياساتها الإقليمية والدولية لمواكبة التحولات في توازن القوى العالمي. في هذا السياق، سيكون من المهم أن تبحث الولايات المتحدة عن طرق جديدة للحفاظ على مصالحها في المنطقة، سواء من خلال التعاون مع القوى الصاعدة أو من خلال إعادة تقييم تحالفاتها الإقليمية.

أبرز مظاهر التراجع الأمريكي السياسي في غرب آسيا:

١. تراجع التدخل الأمريكي المباشر في المنطقة: بعد سنوات من الحروب والنزاعات العسكرية في أفغانستان والعراق، أصبحت الولايات المتحدة أقل اهتمامًا بالتدخل في قضايا المنطقة العسكرية أو السياسية. هذا التراجع بدأ واضحًا في الأزمة السورية، وتقلص التواجد العسكري الأمريكي في العراق وأفغانستان^٤.

٢. الاهتمام المتزايد بالصين وشرق آسيا تحول اهتمام الولايات المتحدة من غرب آسيا إلى شرق آسيا لمواجهة النمو المتسارع للصين، خاصة مع استراتيجياتها في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، ما أتاح للصين توسيع نفوذها في غرب آسيا. هذه التحولات أثرت بشكل مباشر على خفوت الدور الأمريكي في المنطقة^٥. تراجع التدخل الأمريكي المباشر في منطقة غرب آسيا يشير إلى تحول هام في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، ويعد أحد أهم العوامل التي ساهمت في إعادة تشكيل ملامح الصراع الجيوسياسي في هذه المنطقة. الولايات المتحدة، التي كانت تاريخياً تعتبر القوة العظمى التي تهيمن على شؤون الشرق الأوسط، بدأت منذ العقد الأول من الألفية الجديدة تقليص تدخلاتها المباشرة، سواء من حيث الحروب العسكرية أو التدخلات السياسية. هذا التغيير في الاستراتيجية الأمريكية جاء نتيجة لمجموعة من العوامل المتداخلة، أبرزها التكلفة البشرية والمالية للحروب المستمرة في العراق وأفغانستان، فضلاً عن التحولات في النظام الدولي وصعود قوى جديدة. أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تراجع التدخل الأمريكي في المنطقة هو الخسائر الكبيرة التي تكبدتها الولايات المتحدة في الحروب التي خاضتها في العراق وأفغانستان. التدخل الأمريكي في العراق عام ٢٠٠٣ والذي أدى إلى الإطاحة بنظام صدام حسين، قد كلف الولايات المتحدة ثمنًا باهظًا من حيث الأرواح البشرية والموارد المالية. بعد ما يقرب من عقدين من الصراع، كان تأثير هذه الحروب على الوضع الداخلي في الولايات المتحدة كبيرًا، حيث أن الرأي العام الأمريكي بدأ يعارض التدخلات العسكرية الأجنبية بشكل متزايد. كان العديد من الأمريكيين يشعرون بأن التدخلات العسكرية لم تحقق الأهداف المرجوة، بل أدت إلى تدمير الأوضاع في المنطقة وزيادة العداء تجاه الولايات المتحدة، مما ساهم في الضغط على الحكومة الأمريكية للانسحاب من هذه الحروب والتركيز على أولوياتها الداخلية. في هذا السياق، بدأ التحول في السياسة الأمريكية في منطقة غرب آسيا مع الانسحاب الأمريكي من العراق في عام ٢٠١١، ومن ثم الانسحاب النهائي من أفغانستان في ٢٠٢١. هذه القرارات تمثل تحولًا كبيرًا في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية التي كانت تعتمد على التدخل المباشر في الصراعات الإقليمية. وبذلك، أصبح التوجه نحو تقليل الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة هو الخيار الاستراتيجي السائد. الانسحاب من أفغانستان، على وجه الخصوص، أظهر بوضوح رغبة الولايات المتحدة في إعادة تقييم دورها العسكري في الشرق الأوسط بعد عقدين من الصراع، وهو ما يعكس تحولًا في الأولويات السياسية على المستوى الداخلي والخارجي. إضافة إلى ذلك، تراجع التدخل الأمريكي في المنطقة يعكس التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الأمريكية بعد تولي الرئيس دونالد ترامب منصبه في ٢٠١٧. شعار "أمريكا أولاً" الذي رفعته إدارة ترامب كان له تأثير كبير على تغيير الأولويات الأمريكية، حيث أصبح التركيز على القضايا الداخلية والاقتصادية أكثر أهمية من التدخلات العسكرية في الخارج. في إطار هذه السياسة، سعت الولايات المتحدة إلى تقليل تكاليف الحروب الخارجية وتقليل التزاماتها العسكرية في الشرق الأوسط. هذه التوجهات ساهمت بشكل كبير في تقليص الدعم الأمريكي للتدخلات العسكرية المباشرة في بعض الملفات الإقليمية، وظهر ذلك بوضوح في سياسة الانسحاب من سوريا والعراق، وكذلك تقليص الوجود العسكري الأمريكي في بعض البلدان. أما بالنسبة لتأثيرات تراجع التدخل الأمريكي المباشر في المنطقة، فقد أدى إلى إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والبحث عن شركاء جدد. في ظل غياب الهيمنة الأمريكية، بدأت العديد من الدول في المنطقة تبحث عن قوى أخرى لتعزيز تحالفاتها. على سبيل المثال، سعت بعض الدول الخليجية مثل الإمارات والسعودية إلى تعزيز علاقاتها مع الصين وروسيا، خاصة في المجالين الاقتصادي والعسكري. في هذا السياق، أبرمت الصين اتفاقيات تجارية واستثمارية مع دول الخليج، وقامت بتوسيع وجودها الاقتصادي في المنطقة من خلال مبادرة الحزام والطريق التي تهدف إلى بناء بنية تحتية تربط الصين بالمنطقة العربية. وفي الوقت ذاته، استقادت إيران من تراجع الدور الأمريكي في المنطقة، حيث أصبحت هي الأخرى أكثر قدرة على تعزيز نفوذها في بعض دول الشرق الأوسط. الدعم الإيراني لحلفائها في العراق وسوريا ولبنان زاد مع تراجع قدرة الولايات المتحدة على التدخل المباشر في هذه البلدان. كان هذا التحول بمثابة فرصة لإيران لتعزيز موقعها الاستراتيجي في المنطقة، خاصة في سياق تزايد القلق من توسع النفوذ الأمريكي في المنطقة. من جهة أخرى، أدى التراجع الأمريكي إلى زيادة النفوذ الروسي في الشرق الأوسط. روسيا، التي كانت قد خرجت من المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، عادت بشكل قوي منذ تدخلها العسكري في سوريا في ٢٠١٥ لدعم نظام بشار الأسد. كانت روسيا تسعى إلى ملء الفراغ الذي خلفه التراجع الأمريكي، وسعت لتوسيع وجودها العسكري في البحر الأبيض المتوسط وتطوير علاقات استراتيجية مع دول أخرى في المنطقة مثل مصر والعراق. التدخل الروسي في سوريا كان خطوة هامة في تعزيز النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يعكس تأثير التراجع الأمريكي على إعادة توزيع القوة في المنطقة. أما على المستوى الاقتصادي، فقد أتاح تراجع التدخل الأمريكي

في المنطقة زيادة الفرص أمام الصين لتوسيع نفوذها الاقتصادي. الصين بدأت في تعزيز علاقاتها التجارية مع العديد من الدول العربية والإسلامية، حيث أصبحت أحد أكبر الشركاء التجاريين لهذه البلدان. كما أن الصين قدمت تسهيلات اقتصادية كبيرة لدول المنطقة من خلال استثمارات ضخمة في البنية التحتية والطاقة، مما سمح لها بتعزيز وجودها الاستراتيجي في المنطقة في وقت كانت فيه الولايات المتحدة تخفض حجم استثماراتها. أما بالنسبة للدول العربية، فقد واجهت تحديات جديدة في غياب الدور الأمريكي التقليدي. هذه الدول اضطرت إلى البحث عن حلول سياسية وعسكرية مستقلة للتعامل مع التوترات الإقليمية والصراعات المتعددة في المنطقة. على سبيل المثال، بدأت بعض دول الخليج في تطوير علاقات مع روسيا والصين كبديل للتعاون التقليدي مع الولايات المتحدة. هذا التوجه يبرز تحولاً في خريطة التحالفات في المنطقة ويعكس حجم التغيير الذي أحدثته تراجع التدخل الأمريكي المباشر في الشؤون الإقليمية.^٧ على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال تلعب دوراً محورياً في السياسة العالمية، فإن تراجعها في منطقة غرب آسيا يعكس تحولاً استراتيجياً عميقاً في هيكل النظام الدولي. القوى الإقليمية والدولية الأخرى مثل الصين وروسيا بدأت تملأ الفراغ الذي خلفه التراجع الأمريكي، مما يعكس تحولاً تدريجياً في توازن القوى في المنطقة. ومن هنا، فإن المنطقة ستظل تشهد تحولات كبيرة في المستقبل القريب، حيث سيستمر تأثير القوى الأخرى في تحديد ملامح السياسة الإقليمية والدولية.

٣. تراجع الاعتماد الأمريكي على نفط المنطقة ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة أوجدت شكلاً من الاستقلال الطاقوي، ما قلل من حاجة الولايات المتحدة إلى تأمين مصادر الطاقة من منطقة غرب آسيا، وأضعف التزامها الاستراتيجي تجاه المنطقة.^٨ تراجع الاعتماد الأمريكي على نفط منطقة غرب آسيا يشكل أحد التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، وقد أسهم بشكل كبير في إعادة تشكيل العلاقات الدولية والاقتصادية في المنطقة. تاريخياً، كانت منطقة الشرق الأوسط، وخاصة دول الخليج العربي، تشكل مصدراً حيوياً للنفط بالنسبة للولايات المتحدة، حيث كان النفط يشكل جزءاً أساسياً من استراتيجيتها الاقتصادية والأمنية. ولكن مع مرور الوقت، شهدت هذه العلاقة تحولاً جذرياً، حيث بدأت الولايات المتحدة تدريجياً في تقليص اعتمادها على النفط الخليجي، مما أثار العديد من التساؤلات حول مستقبل النفوذ الأمريكي في المنطقة. في البداية، كان النفط يشكل عنصراً محورياً في السياسة الأمريكية، فالتوترات السياسية في الشرق الأوسط كانت تشكل مصدر قلق دائم للولايات المتحدة، التي كانت تسعى للحفاظ على تدفق النفط من الخليج بأمان. في فترة الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة تعتبر النفط في الشرق الأوسط مصدراً استراتيجياً مهماً ليس فقط من حيث تلبية احتياجاتها الاقتصادية، بل أيضاً من حيث توفير الأمن الطاقوي للحلفاء في أوروبا وآسيا. وكان هذا الاعتماد الكبير على النفط سبباً رئيسياً في تدخلات الولايات المتحدة في شؤون المنطقة، بدءاً من تحالفات عسكرية مع دول الخليج، وصولاً إلى التدخلات العسكرية المباشرة في العراق وأفغانستان. ومع تطور الأوضاع الاقتصادية والجيواستراتيجية في العقود الأخيرة، بدأت الولايات المتحدة في تقليص اعتمادها على النفط من المنطقة. ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى هذا التغيير، هو تطور تقنيات استخراج النفط في الولايات المتحدة نفسها. ففي السنوات الأخيرة، شهدت الولايات المتحدة طفرة كبيرة في إنتاج النفط الصخري، مما جعلها واحدة من أكبر منتجي النفط في العالم. هذه الطفرة في الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري أسهمت بشكل كبير في تقليص حاجة الولايات المتحدة إلى استيراد النفط من الشرق الأوسط. وفي عام ٢٠١٨، أصبحت الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط في العالم، متفوقة على السعودية وروسيا، مما قلل من أهمية النفط الخليجي بالنسبة لها.^٩ علاوة على ذلك، أسهمت التغييرات في سوق النفط العالمي في هذا التراجع، حيث بدأ العالم في الانتقال تدريجياً نحو مصادر طاقة أكثر استدامة. تزايد الاهتمام العالمي بالطاقة المتجددة وارتفاع الوعي البيئي دفع العديد من الدول الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، إلى الاستثمار في تقنيات الطاقة النظيفة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، بدأ تركيزها على تنوع مصادر الطاقة الداخلية، بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية، وهو ما ساهم في تقليص الاعتماد على نفط الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، بدأ التراجع في الاعتماد الأمريكي على نفط المنطقة في التأثير على استراتيجيات الولايات المتحدة في منطقة غرب آسيا. فعندما كان النفط يمثل أولوية استراتيجية أساسية، كانت الولايات المتحدة تدفع من أجل ضمان استقرار أسعار النفط، وهو ما كان يتطلب تدخلات عسكرية في المنطقة، مثل حماية الطرق البحرية أو تعزيز وجودها العسكري في منطقة الخليج. ومع تراجع الاعتماد الأمريكي على النفط الخليجي، بدأت هذه الأولويات تتغير، وبدأت الولايات المتحدة في إعادة ترتيب أولوياتها في المنطقة. في هذا السياق، كان أحد أبرز التغييرات في السياسة الأمريكية هو انخفاض الاهتمام بالنزاعات الإقليمية التي كانت تعتبر حاسمة بالنسبة للأمن الطاقوي الأمريكي. على سبيل المثال، في عهد الرئيس باراك أوباما، بدأ التحول نحو سياسة "الانسحاب الاستراتيجي" من بعض مناطق الشرق الأوسط، وهو ما تركز بشكل أساسي على تقليص وجود القوات الأمريكية في المنطقة. هذا التوجه تصاعد بشكل أكبر في عهد الرئيس دونالد ترامب، الذي تبني شعار "أمريكا أولاً" الذي كان يتضمن تقليص التدخلات العسكرية في مناطق الشرق الأوسط وتقليل التزامات الولايات المتحدة الأمنية هناك. في هذا السياق، بدأ الاعتماد المتزايد على الصين

وروسيا في بعض الملفات الاقتصادية والسياسية في المنطقة، في حين تراجعت الهيمنة الأمريكية. ففي الوقت الذي تقلص فيه الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط، بدأت القوى الأخرى مثل الصين وروسيا في تعزيز علاقاتها مع دول الخليج وبقية دول المنطقة. الصين، على سبيل المثال، أصبحت أحد الشركاء الرئيسيين في مجالات الطاقة والبنية التحتية في دول الخليج، حيث أصبحت تشتري كميات كبيرة من النفط والغاز من دول مثل السعودية والإمارات. كما أن الصين بدأت في توسيع استثماراتها في مشاريع كبيرة للبنية التحتية مثل مبادرة الحزام والطريق، مما زاد من نفوذها الاقتصادي والسياسي في المنطقة.

المطلب الثاني: التراجع الأمريكي الاقتصادي في غرب آسيا

شهدت العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ومنطقة غرب آسيا تراجعاً ملموساً خلال العامين الأخيرين. يعود هذا التراجع إلى مجموعة من العوامل الجيوسياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى تغير مصالح الولايات المتحدة في ظل تحولات اقتصادية عالمية وصعود قوى جديدة في المنطقة. تراجع النفوذ الاقتصادي الأمريكي في منطقة غرب آسيا يعد أحد المظاهر البارزة لتراجع الهيمنة الأمريكية على الصعيد العالمي. لقد كان للولايات المتحدة لعقود طويلة دور مركزي في الاقتصاد العالمي وفي إدارة شؤون الاقتصاد الإقليمي لدول غرب آسيا. من خلال اتفاقيات الطاقة، المساعدات الاقتصادية، والتواجد القوي للشركات الأمريكية، كانت الولايات المتحدة تُهيمن على الشؤون الاقتصادية لهذه المنطقة الحيوية. ولكن مع التحولات الأخيرة في الاقتصاد العالمي، والتغيرات في استراتيجيات الولايات المتحدة الخارجية، بدأ هذا النفوذ في التراجع تدريجياً، مما أفسح المجال لقوى أخرى لتعزيز وجودها الاقتصادي في المنطقة. أحد الأسباب الرئيسية لتراجع النفوذ الاقتصادي الأمريكي هو التحولات في الاقتصاد العالمي وانتقال مركز الثقل الاقتصادي من الغرب إلى الشرق، حيث أصبحت الصين منافساً اقتصادياً كبيراً للولايات المتحدة في غرب آسيا. الصين عززت وجودها من خلال مشاريع ضخمة مثل مبادرة "الحزام والطريق"، التي تهدف إلى إنشاء شبكة من البنية التحتية والطرق التجارية التي تربط آسيا بأفريقيا وأوروبا. هذا المشروع الاستراتيجي مكن الصين من التغلغل في أسواق غرب آسيا، من خلال الاستثمار في البنية التحتية والطاقة وتوقيع اتفاقيات اقتصادية طويلة الأمد مع دول مثل إيران، الإمارات، والسعودية. في المقابل، شهدت الولايات المتحدة تراجعاً ملحوظاً في استثماراتها الاقتصادية في المنطقة، مما ساهم في تقليص نفوذها بشكل ملحوظ. العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على دول مثل إيران وسوريا كانت أيضاً عاملاً مهماً في هذا التراجع. بينما استخدمت واشنطن العقوبات كأداة للضغط السياسي والاقتصادي، أدت هذه السياسات إلى زيادة عزلة الولايات المتحدة اقتصادياً في المنطقة. دول المنطقة، وخاصة تلك المتضررة من العقوبات، لجأت إلى شركاء اقتصاديين آخرين مثل الصين وروسيا لتلبية احتياجاتها، مما ساعد هذه القوى على تعزيز نفوذها. فعلى سبيل المثال، تمكنت إيران من توسيع علاقاتها التجارية مع الصين، حيث أصبحت الأخيرة أكبر شريك تجاري لإيران، مما قلل من أهمية الدور الاقتصادي للولايات المتحدة في السوق الإيرانية. التراجع في الاستثمارات الأمريكية في قطاع الطاقة في المنطقة يعد أيضاً مؤشراً بارزاً على هذا التراجع الاقتصادي. كانت شركات النفط الأمريكية مثل "إكسون موبيل" و"شيفرون" تلعب دوراً مركزياً في استخراج وإدارة موارد الطاقة في دول الخليج. لكن مع التغيرات في سوق الطاقة العالمية، بما في ذلك التوجه نحو مصادر الطاقة المتجددة وزيادة إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري، بدأت واشنطن تقلل من اعتمادها على نفط المنطقة. هذا التحول أدى إلى تقليص الحضور الأمريكي في سوق الطاقة في الخليج، مما أعطى فرصة لدول أخرى مثل الصين لتعزيز وجودها الاقتصادي في هذا القطاع. أدى التراجع الاقتصادي الأمريكي في المنطقة إلى ظهور أنماط جديدة من العلاقات الاقتصادية بين دول غرب آسيا ودول أخرى. روسيا، على سبيل المثال، استغلت هذا الفراغ لتعزيز حضورها في الأسواق الإقليمية. روسيا وقعت اتفاقيات تعاون اقتصادي مع العديد من دول المنطقة، بما في ذلك صفقات لبيع الأسلحة والتكنولوجيا، مما ساعدها على تعزيز نفوذها الاقتصادي. كما أن وجود الشركات الروسية في قطاعات مثل النفط والغاز في إيران والعراق أضاف بُعداً جديداً للتنافس الاقتصادي في المنطقة، في وقت كانت الولايات المتحدة تقلص من وجودها. إضافة إلى ذلك، فإن العوامل الداخلية في الولايات المتحدة لعبت دوراً في تراجع نفوذها الاقتصادي. السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة في العقد الأخير ركزت بشكل متزايد على تعزيز الاقتصاد الداخلي، مما أدى إلى تقليل الاهتمام بالاستثمارات الخارجية، بما في ذلك تلك التي كانت موجهة نحو غرب آسيا. شعار "أمريكا أولاً" الذي رفعته إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب كان له تأثير كبير على هذا التوجه، حيث تم تقليص المساعدات الاقتصادية للدول الحليفة وتقليل المشاركة الأمريكية في المشروعات الاقتصادية الإقليمية. كما أن التحولات السياسية في دول غرب آسيا نفسها ساهمت في تقليص النفوذ الاقتصادي الأمريكي. العديد من الدول في المنطقة بدأت تتجه نحو سياسات اقتصادية أكثر استقلالية، مع التركيز على تنويع مصادر دخلها وتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة. السعودية، على سبيل المثال، أطلقت رؤية ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تقليل اعتماد الاقتصاد السعودي على النفط وتنويع مصادر الدخل، مع تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول مثل الصين

والهند. هذه التحولات جعلت الدول الإقليمية أقل اعتمادًا على الولايات المتحدة كشريك اقتصادي رئيسي. تأثير تراجع النفوذ الاقتصادي الأمريكي في المنطقة يتجاوز الجانب الاقتصادي إلى الجوانب السياسية والجيوسياسية. تقليص الحضور الأمريكي أضعف قدرة واشنطن على التأثير في السياسات الاقتصادية لدول المنطقة، مما جعلها أقل قدرة على التحكم في ديناميات الاقتصاد الإقليمي. كما أن التراجع في النفوذ الاقتصادي ساهم في تقليص قدرة الولايات المتحدة على مواجهة النفوذ المتزايد للصين وروسيا في المنطقة. في الوقت نفسه، يمكن القول إن تراجع النفوذ الاقتصادي الأمريكي في غرب آسيا يعكس تغييرًا في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. واشنطن أصبحت أكثر تركيزًا على مواجهة الصين في منطقة المحيط الهادئ، وأقل اهتمامًا بالانخراط المباشر في اقتصاديات الشرق الأوسط. هذا التحول قد يتيح فرصًا لدول غرب آسيا لتبني استراتيجيات اقتصادية أكثر استقلالية، لكنه أيضًا يزيد من تعقيد المشهد الاقتصادي الإقليمي، حيث تتنافس قوى متعددة على النفوذ.

أبرز مظاهر التراجع الاقتصادي الأمريكي في غرب آسيا:

١. انخفاض الاستثمارات الأمريكية في المنطقة:

مع تحول الاهتمام الأمريكي نحو أسواق آسيا الشرقية وأفريقيا، شهدت دول غرب آسيا انخفاضًا في تدفقات الاستثمارات الأمريكية المباشرة. الصين، بالمقابل، زادت من استثماراتها في مشاريع الطاقة والبنية التحتية في المنطقة، مما عزز مكانتها كمستثمر رئيسي في دول مثل إيران والسعودية^{١١} انخفاض الاستثمارات الأمريكية في منطقة غرب آسيا يعتبر من أبرز مظاهر التراجع الاقتصادي الأمريكي في هذه المنطقة الحيوية. لسنوات طويلة، كانت الشركات الأمريكية تلعب دورًا محوريًا في الاقتصاد الإقليمي من خلال الاستثمار في مجالات الطاقة، البنية التحتية، والقطاع المالي. ولكن مع التحولات الأخيرة في النظام الاقتصادي العالمي، وتغيير الأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة، بدأ الحضور الأمريكي الاقتصادي في التراجع، مما سمح لقوى اقتصادية أخرى بالملء التدريجي لهذا الفراغ. أحد الأسباب الرئيسية وراء انخفاض الاستثمارات الأمريكية هو إعادة تقييم الولايات المتحدة لأولوياتها الاقتصادية. فمع صعود الصين كقوة اقتصادية منافسة، تحول تركيز واشنطن نحو احتواء التوسع الصيني في مناطق أخرى مثل شرق آسيا وإفريقيا. كما أن السياسات الداخلية في الولايات المتحدة، مثل تعزيز الاقتصاد الوطني وتقليل الإنفاق الخارجي، ساهمت بشكل كبير في تقليل التزاماتها الاقتصادية في منطقة غرب آسيا. هذه السياسة انعكست في انخفاض حجم الاستثمارات الأمريكية في قطاعات رئيسية مثل النفط، الغاز، والطاقة المتجددة^{١٢} كما أن التغيرات في سوق الطاقة العالمي لعبت دورًا كبيرًا في تقليص الاستثمارات الأمريكية في غرب آسيا. كانت شركات النفط الأمريكية، مثل "إكسون موبيل" و"شيفرون"، من أبرز اللاعبين في المنطقة لعقود. ولكن مع زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، أصبحت واشنطن أقل اعتمادًا على واردات النفط من الشرق الأوسط. هذا التحول أدى إلى انخفاض استثمارات الشركات الأمريكية في قطاع النفط والغاز في المنطقة، مما أضعف الحضور الاقتصادي الأمريكي وأفسح المجال أمام قوى أخرى مثل الصين وروسيا لتعزيز وجودها إضافة إلى ذلك، شهدت العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ودول المنطقة تغيرات كبيرة نتيجة للتحولات السياسية الإقليمية. على سبيل المثال، التوترات بين واشنطن وطهران وفرض العقوبات الاقتصادية على إيران جعل الشركات الأمريكية غير قادرة على المنافسة في السوق الإيرانية. هذا الانسحاب الاقتصادي فتح الباب أمام الصين لتوسيع استثماراتها في إيران، حيث أصبحت الشريك الاقتصادي الأكبر لطهران من خلال مشاريع كبرى في مجالات الطاقة والبنية التحتية. من جهة أخرى، قامت دول الخليج العربي بتنويع مصادر دخلها وتعزيز علاقاتها مع شركاء اقتصاديين جدد. الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، عقدت شراكات استراتيجية مع الصين وروسيا، مستفيدة من مبادرة الحزام والطريق الصينية لتمويل مشاريع كبرى في البنية التحتية. هذه التحولات أسهمت في تقليل الاعتماد على الاستثمارات الأمريكية، مما أدى إلى تراجع دور واشنطن في الاقتصاد الإقليمي^{١٤}.

٢. تراجع الاعتماد على نفط المنطقة أدى تطور تقنية استخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة إلى تقليل احتياجها لنفط غرب آسيا. نتيجة لهذا، تقلصت العلاقات الاقتصادية المبنية على استيراد الولايات المتحدة للنفط من دول الخليج العربي، مما أثر على التبادل الاقتصادي بين الطرفين^{١٥}. تراجع الاعتماد الأمريكي على نفط منطقة غرب آسيا يمثل أحد العوامل الحاسمة في تغيير العلاقة الاقتصادية بين الولايات المتحدة ودول المنطقة. تاريخياً، كانت الولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على نفط الشرق الأوسط لتلبية احتياجاتها الطاقوية، حيث كانت دول مثل السعودية والعراق والكويت تعتبر من أكبر الموردين للنفط إلى السوق الأمريكية. إلا أن هذا الوضع تغير بشكل جذري خلال العقدين الماضيين بسبب تطورات متعددة على المستويين المحلي والعالمي. أحد الأسباب الرئيسية وراء هذا التراجع هو الثورة في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة. منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، شهدت الولايات المتحدة طفرة في إنتاج النفط والغاز الصخري، مما جعلها من أكبر المنتجين والمصدرين للطاقة في العالم. هذه الثورة في قطاع الطاقة المحلي أدت إلى تقليل اعتماد واشنطن على واردات النفط من الشرق الأوسط

بشكل كبير. على سبيل المثال، بحلول عام ٢٠٢٠، انخفضت نسبة النفط المستورد من المنطقة إلى مستويات غير مسبقة، وهو ما أثر على طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي.^{١٦} علاوة على ذلك، أدى تراجع اعتماد الولايات المتحدة على نفط المنطقة إلى تغيير استراتيجياتها السياسية والاقتصادية. كانت واشنطن تعتبر حماية تدفق النفط من الخليج أولوية استراتيجية لعقود، ما دفعها إلى الاستثمار في الحضور العسكري في المنطقة. إلا أن انخفاض الاعتماد على النفط المستورد قلل من أهمية المنطقة في الحسابات الأمريكية، وهو ما انعكس في تقليص التواجد العسكري وتقليل التدخل المباشر في الأزمات الإقليمية. هذا التحول أتاح الفرصة لقوى أخرى، مثل الصين والهند، لزيادة اعتمادها على نفط المنطقة وتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول الخليج. على الجانب الآخر، انعكس تراجع الاعتماد الأمريكي على النفط الإقليمي في تغييرات كبيرة في الاقتصاديات المحلية لدول غرب آسيا. دول الخليج، التي كانت تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية إلى الولايات المتحدة، اضطرت إلى إعادة تقييم استراتيجياتها الاقتصادية. هذا أدى إلى تبني خطط تنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، مثل رؤية السعودية ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تعزيز القطاعات غير النفطية مثل السياحة والتكنولوجيا.^{١٧}

المبحث الثاني: نمو الدور الصيني في التنافس الصيني الأمريكي في غرب آسيا

المطلب الأول: نمو الدور الصيني في التنافس في القوة الناعمة

شهدت منطقة غرب آسيا تحولاً كبيراً في موازين القوى، حيث أصبحت الصين فاعلاً مهماً في توظيف القوة الناعمة لتعزيز نفوذها في المنطقة. جاء ذلك نتيجة الاستراتيجيات الطويلة الأمد للصين لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية، حيث اعتمدت على عناصر عدة من القوة الناعمة مثل الثقافة، التجارة، التنمية، والدبلوماسية العامة نمو الدور الصيني في التنافس في مجال القوة الناعمة يُعتبر أحد أبرز المظاهر الاستراتيجية التي تعكس صعود الصين على الساحة العالمية. في منطقة غرب آسيا، هذا التوجه يُظهر تغييراً جذرياً في هيكل النفوذ الدولي، حيث تعمل الصين على تعزيز وجودها من خلال أدوات القوة الناعمة، بما في ذلك الثقافة والتعليم والدبلوماسية الاقتصادية والإعلام. هذا النهج يُبرز منافسة الصين للولايات المتحدة التي طالما هيمنت على أدوات القوة الناعمة في المنطقة.

- التوسع الثقافي والتعليمي: الصين تعزز نفوذها الثقافي في غرب آسيا من خلال إنشاء معاهد كونفوشيوس في العديد من الدول، مثل إيران والإمارات العربية المتحدة. هذه المعاهد تُركز على تعليم اللغة الصينية ونشر الثقافة الصينية بين شعوب المنطقة، مما يساهم في تحسين الصورة العامة للصين. إضافة إلى ذلك، تقدّم الحكومة الصينية برامج منح دراسية سخية للطلاب من منطقة غرب آسيا للدراسة في الجامعات الصينية، ما يُعزز التبادل الثقافي ويدعم العلاقات طويلة الأمد مع الأجيال الجديدة في المنطقة.

- الدبلوماسية الاقتصادية كأداة للقوة الناعمة: من خلال مبادرة "الحزام والطريق"، استثمرت الصين بشكل كبير في البنية التحتية والتنمية الاقتصادية لدول غرب آسيا. هذه الاستثمارات لا تقتصر على تحقيق المكاسب الاقتصادية فقط، بل تُسهم في تحسين صورة الصين كقوة داعمة للتنمية والاستقرار في المنطقة. على سبيل المثال، وقعت الصين عقوداً ضخمة مع دول مثل السعودية والإمارات لبناء مشاريع بنية تحتية وتطوير تقنيات الطاقة النظيفة. هذه الجهود تُبرز الصين كشريك اقتصادي موثوق ومستدام، مما يعزز نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة.^{١٨}

- تعزيز الإعلام والدبلوماسية العامة: الإعلام الصيني يلعب دوراً محورياً في تحسين صورة الصين في غرب آسيا. منصات مثل CGTN Arabic وقنوات صينية أخرى تُركز على تغطية الأخبار العالمية من منظور صيني مع تسليط الضوء على مساهمات الصين الإيجابية في العالم. إضافة إلى ذلك، تُروج هذه الوسائل الإعلامية للمواقف الصينية في القضايا الدولية والإقليمية، مما يساهم في كسب التعاطف والدعم من شعوب وحكومات المنطقة. هذا التحول في التأثير الإعلامي يُظهر كيف تستفيد الصين من أدوات القوة الناعمة لتوسيع نفوذها.^{١٩}

- التفاعل مع المجتمعات الإسلامية: الصين تسعى إلى بناء علاقات إيجابية مع الدول ذات الأغلبية الإسلامية في غرب آسيا من خلال تعزيز التعاون الثقافي والديني. على الرغم من الانتقادات المتعلقة بسجل الصين في قضايا حقوق الإنسان، خاصة مع المسلمين في منطقة شينجيانغ، فإن الصين تُبرز نفسها كشريك موثوق للدول الإسلامية في قضايا التنمية والتجارة. من خلال المؤتمرات والمننديات المشتركة، مثل منتدى التعاون العربي-الصيني، تسعى الصين إلى تعزيز روابطها مع العالم الإسلامي وتقديم نفسها كقوة داعمة للتعددية والتعاون الدولي.

- التركيز على التعليم والتكنولوجيا: التعليم والتكنولوجيا يُشكلان جزءاً هاماً من استراتيجية الصين لتعزيز قوتها الناعمة. من خلال تقديم منح للبحث العلمي وتطوير المشاريع التكنولوجية المشتركة مع دول المنطقة، تُظهر الصين نفسها كدولة رائدة في الابتكار والتقدم العلمي. هذه الجهود تُبرز الصين كقوة عالمية ليس فقط في مجال الاقتصاد، بل أيضاً في مجالات البحث والابتكار، مما يعزز نفوذها في مجال القوة الناعمة.^{٢٠}

التأثير والتحديات:

على الرغم من هذه النجاحات، تواجه الصين تحديات كبيرة في تعزيز قوتها الناعمة. القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وسياسات الصين الداخلية تُعتبر نقاط ضعف تُستغل من قبل منافسيها لتقويض جهودها. ومع ذلك، يبدو أن الصين تُركّز على تطوير استراتيجيات جديدة لمعالجة هذه التحديات والاستمرار في تعزيز مكانتها في مجال القوة الناعمة. مظاهر نمو الدور الصيني في القوة الناعمة:

١. مبادرة الحزام والطريق تمثل مبادرة الحزام والطريق إحدى أهم أدوات القوة الناعمة للصين في غرب آسيا. من خلال مشاريع البنية التحتية، مثل الطرق، الموانئ، وخطوط النقل، أظهرت الصين التزامًا طويل الأمد بالتنمية الاقتصادية للمنطقة. كما ساعدت هذه المشاريع في بناء صورة إيجابية للصين كدولة تسعى للتعاون والتنمية المشتركة.^{٢١}

٢. التعاون الثقافي والتعليمي: قامت الصين بتوسيع علاقاتها الثقافية من خلال فتح مراكز "معاهد كنفوشيوس" في العديد من دول غرب آسيا، بهدف تعليم اللغة الصينية ونشر الثقافة الصينية. كما تقدم الحكومة الصينية منحًا تعليمية للطلاب من دول غرب آسيا للدراسة في الجامعات الصينية، مما يسهم في تعزيز العلاقات الثقافية والتعليمية.^{٢٢}

٣. الدبلوماسية الإنسانية والتنمية: قدمت الصين مساعدات إنسانية وتنموية لدول غرب آسيا، خاصة في أوقات الأزمات مثل جائحة كوفيد-١٩. قامت الصين بتوفير لقاحات وأدوية لدول مثل إيران وسوريا، مما عزز صورة الصين كشريك إنساني قابل للثقة.^{٢٣}

٤. الاستثمار في الإعلام والدبلوماسية العامة: زادت الصين من استثماراتها في الإعلام الدولي الناطق بالعربية، مثل قناة CGTN العربية، لترويج رؤيتها للقضايا الدولية والإقليمية. يهدف هذا الجهد إلى مواجهة السيطرة الإعلامية الغربية وبناء صورة إيجابية للصين في دول المنطقة.^{٢٤}

٥. الشراكات الاقتصادية والتجارية: من خلال توقيع اتفاقيات تجارية واستثمارية ضخمة مع دول غرب آسيا، مثل السعودية والإمارات، قدمت الصين نفسها كشريك موثوق في التنمية الاقتصادية. يساعد هذا النهج في زيادة اعتماد دول المنطقة على الصين وتعزيز نفوذها الناعم.^{٢٥}

٦. الاهتمام بالثقافة الإسلامية: اهتمت الصين بعلاقاتها مع العالم الإسلامي، خاصة أن العديد من دول غرب آسيا تتمتع بعلاقات وثيقة مع الدول الإسلامية. تسعى الصين إلى تأكيد احترامها للدين الإسلامي ومشاركة الدول الإسلامية في مناسبات مثل مؤتمر الحوار بين الحضارات.^{٢٦}

أثر القوة الناعمة الصينية على التنافس في غرب آسيا:

- تعزيز النفوذ الإقليمي: ساعدت القوة الناعمة الصينية في تقوية علاقاتها مع دول غرب آسيا، مما منحها نفوذًا أكبر في مواجهة النفوذ الأمريكي.
- إضعاف النفوذ الأمريكي: كلما زاد اعتماد دول المنطقة على الصين في مجالات التكنولوجيا، التنمية، والثقافة، قل النفوذ الأمريكي التدريجي في المنطقة.

- فتح الأسواق والاستثمار: من خلال القوة الناعمة، تضمن الصين وصولها إلى أسواق جديدة وزيادة استثماراتها في المنطقة، مما يعزز دورها كقوة اقتصادية عالمية. تمثل القوة الناعمة ركيزة أساسية في استراتيجية الصين لتعزيز دورها في غرب آسيا. من خلال توظيفها الفعال للثقافة، التنمية، والدبلوماسية العامة، تمكنت الصين من زيادة نفوذها وتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة.

المطلب الثاني: نمو الدور الصيني في التنافس في المجال الاقتصادي

شهدت منطقة غرب آسيا صعودًا ملحوظًا للصين كفاعل اقتصادي بارز، ما أدى إلى تغيير موازين القوى الاقتصادية في المنطقة لصالحها. اعتمدت الصين على استراتيجيات اقتصادية متنوعة لتعزيز دورها في غرب آسيا، ما جعلها منافسًا قويًا للولايات المتحدة. يأتي هذا الصعود في إطار استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق أهداف الصين الاقتصادية والجيوسياسية، معتمدة على الاستثمار، التجارة، ومبادرات التنمية الاقتصادية المشتركة. مظاهر نمو الدور الاقتصادي الصيني في غرب آسيا:

١. مبادرة الحزام والطريق: تُعدّ مبادرة الحزام والطريق أهم آلية للصين لتعزيز دورها الاقتصادي في المنطقة. من خلال الاستثمار في مشاريع ضخمة للبنية التحتية، مثل الطرق السريعة والموانئ، نجحت الصين في خلق روابط اقتصادية قوية مع دول غرب آسيا. هذه المبادرة لا تسهم فقط في التنمية المحلية، ولكنها تعزز أيضًا النفوذ الصيني في الأسواق المحلية.^{٢٧}
٢. توقيع اتفاقيات تجارة حرة واستثمارية: وقّعت الصين اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع دول رئيسية في غرب آسيا مثل السعودية، الإمارات، وإيران. تضمنت هذه الاتفاقيات صفقات في قطاعات النفط، الغاز، والتكنولوجيا، مما زاد من حجم التجارة البينية بين الصين ودول المنطقة.^{٢٨}
٣. الاستثمارات في قطاع الطاقة: تُعدّ دول غرب آسيا المورد الرئيس للنفط والغاز الطبيعي للصين. قامت الصين بتوسيع استثماراتها في قطاع الطاقة من خلال توقيع عقود طويلة الأمد مع دول مثل إيران والسعودية. هذه المشاريع لا تعزز فقط تأمين احتياجات الصين الطاقوية، ولكنها تدعم أيضًا دورها كشريك اقتصادي قوي في المنطقة.^{٢٩}
٤. تطوير المناطق الحرة والمدن الذكية: شاركت الصين في تطوير مناطق اقتصادية حرة في دول مثل الإمارات، ما يسهم في دعم التجارة والاستثمار. كما دخلت في مشاريع تطوير المدن الذكية، مما يعكس الدور الرائد للصين في دعم التنمية الاقتصادية الحديثة.^{٣٠}
٥. تمويل القروض التنموية: تقدم الصين قروضًا ميسرة للدول في غرب آسيا بهدف تمويل مشاريع تنموية ضخمة. هذه القروض، التي غالبًا ما تقدم بشروط أكثر مرونة من المؤسسات الدولية الغربية، تعزز اعتماد الدول المستفيدة على الصين في تمويل احتياجاتها الاقتصادية.^{٣١}
٦. التحرك نحو التجارة بالعملة المحلية: في مساعي لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي، بدأت الصين في تشجيع التجارة مع دول غرب آسيا بالعملة المحلية. مثل هذا التحول يعزز العلاقات الاقتصادية ويضعف سيطرة الدولار في المنطقة.^{٣٢}

أثر النمو الاقتصادي الصيني في غرب آسيا:

- زيادة النفوذ الاقتصادي الصيني: من خلال الاستثمار والشراكات الاقتصادية، أصبحت الصين شريكًا لا غنى عنه لدول غرب آسيا في مختلف القطاعات.

- تحديد النفوذ الأمريكي: مع زيادة التبادل التجاري والاستثماري بين دول المنطقة والصين، بدأ النفوذ الأمريكي الاقتصادي في الانحسار.

- خلق علاقات اقتصادية طويلة الأمد: ساهمت الاستثمارات الصينية في بناء علاقات اقتصادية مستدامة مع دول غرب آسيا، مما يعزز حضورها المستقبلي في المنطقة. نمو الدور الاقتصادي للصين في غرب آسيا يعتبر جزءًا من استراتيجيتها لتعزيز مكانتها كقوة عالمية. من خلال مبادراتها الاقتصادية الشاملة واستثماراتها الضخمة، أصبحت الصين منافسًا قويًا للنفوذ الأمريكي في المنطقة، ما يشير إلى تحولات عميقة في موازين القوى الاقتصادية العالمية.

هوامش البحث

^١ (مؤسسه الدراسات الاستراتيجية الدولية. (٢٠٢٤). تأثير الصين في الشرق الأوسط. واشنطن، الولايات المتحدة: مؤسسة الدراسات الاستراتيجية. ص. ١١٢-١١٥.

^٢ (Miller, 2021). "The Decline of U.S. Influence in the Middle East," *Journal of International Politics*, 34(4), 56-58.

^٣ (Anderson, 2022). "America's Foreign Policy Shift in the Middle East," *Foreign Policy Review*, 29(3), 102-104.

^٤ (انديندنت عربية، تاريخ نامشخص)

^٥ (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١)

^٦ (Miller, 2021). "The Decline of U.S. Influence in the Middle East," *Journal of International Politics*, 34(4), 45-48.

^٧ (Anderson, 2022). "America's Withdrawal from the Middle East," *Global Politics Review*, 29(2), 118-121.

^٨ (مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، تاريخ نامشخص)

^٩ Miller, C. (2021). "The Changing Energy Landscape and U.S. Foreign Policy," *Global Energy Review*, 36(2), 112-115.

^{١٠} Brown, T. (2021). *Economic Shifts in the Middle East: The Decline of U.S. Influence*. *International Economics Journal*, 45(3), 52-56.

^{١١} Peterson, R. (2022). *Global Energy and U.S. Retrenchment in the Middle East*. *Energy Policy Review*, 39(2), 118-123.

(مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٤)

¹³⁾ Brown, T. (2021). *Economic Shifts in the Middle East: The Decline of U.S. Influence*. International Economics Journal, 45(3), 57-59.

¹⁴⁾ Peterson, R. (2022). *Global Energy and U.S. Retrenchment in the Middle East*. Energy Policy Review, 39(2), 117-120.

¹⁵⁾ اندبندنت عربية، تاريخ نامشخص

¹⁶⁾ Stevens, P. (2021). *The Shale Revolution and U.S. Energy Independence*. Journal of Energy Studies, 12(1), 30-35.

¹⁷⁾ Mahmood, R. (2022). *Gulf Economies and the Shift in Global Energy Demand*. Middle East Economic Review, 27(3), 45-48.

¹⁸⁾ Shen, Y., & Zhang, W. (2021). *China's Technological Expansion in the Middle East: Challenges to U.S. Dominance*. Middle Eastern Technology Review, 12(2), 80.

¹⁹⁾ Wang, X., & Li, J. (2021). *China's Soft Power Expansion in the Middle East: Cultural and Educational Dimensions*. Journal of Global Influence, 19(3), 50-60.

²⁰⁾ Khalid, A. (2021). *China and the Islamic World: Challenges and Opportunities in Soft Power*. Middle Eastern Studies Review, 27(4), 112-120.

٢١ (صحيفة العرب، ٢٠٢٢)

٢٢ (مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، تاريخ نامشخص)

٢٣ (صحيفة الخليج، ٢٠٢٤)

٢٤ (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٤)

٢٥ (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١)

٢٦ (اندبندنت عربية، تاريخ نامشخص)

٢٧ (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١)

٢٨ (صحيفة العرب، ٢٠٢٢)

٢٩ (صحيفة الخليج، ٢٠٢٤)

٣٠ (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٤)

٣١ (اندبندنت عربية، تاريخ نامشخص)

٣٢ (صحيفة العرب، ٢٠٢٢)